توجهات السياسة العمانية تجاه القضايا الإقليمية وانعكاساتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي

الباحثة صباح كزيز
طالبة دكتوراه في العلاقات الدولية
جامعة بسكرة (الجزائر)
kezizsp@gmail.com

الأستاذ سليم بوسكين
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة سكيكدة (الجزائر)
boussekinsalim@gmail.com

ملخص:

يطرح التباين بين السياسة العمانية وبقية الدول الخليجية تجاه العديد من الملفات الإقليمية الكثير من التساؤلات داخل الأوساط البحثية والسياسية حول أسبابه ومرتكزاته، خاصة وأن عُمان هي إحدى الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي، لذا جاءت فكرة هذه الدراسة ترتكز أساسا على تحليل نقاط الاختلاف التي تميز سياسة سلطنة عمان عن بقية دول المجلس، ويظهر هذا من خلال سياستها تجاه العديد من القضايا والأزمات الإقليمية الخليجية والعربية، خصوصا مسألة علاقاتها مع إيران - العدو التقليدي- للسعودية، وصولا إلى موقفها من أزمات بلدان الحراك العربي وبالتحديد الملفين السوري واليمني، لذا سوف نحاول في الأخير معرفة انعكاسات هذا التباين على مستقبل منظومة مجلس التعاون الخليجي.

Abstract:

The contrast between the policy of Oman and the rest of the Gulf countries towards many regional files raises many questions within the research and political circles about its causes and its foundations, Especially as Oman is one of the founding countries of the Gulf Cooperation Council, the idea of this study is mainly based on the analysis of points of difference that distinguishes the Sultanate's policy Oman from the rest of the GCC countries, shows this through its policy towards many issues and regional crises Gulf and Arab, especially the issue of relations with Iran's traditional enemy of Saudi Arabia and To its position on the crises of the countries of the Arab mobility and specifically the Syrian and Yemeni issues. So we will try to know the implications of this discrepancy on the future of the GCC system.

مقدمة:

شكلت المخاوف والتهديدات في البيئة الأمنية لدول الخليج وفي مقدمتها الثورة الإيرانية، دافعا أساسيا لهذه الدول لتأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، وقد أفرزت التحديات التي برزت في منطقة الخليج العربي، ومن بينها الحروب المباشرة لدول الخليجية وغير المباشرة، مواقف شبه موحدة لدول المجلس التي سعت إلى مواجهة والتصدي لكل المخاطر التي هددت أي جزء منها، كما حدث عند غزو العراق للكويت، وصولا إلى عمليات التحالف العربي في اليمن، لكن سلطة عمان كانت تشكل حالة منفردة بالنسبة إلى وضع باقي دول الخليجية؛ من خلال تجنب السياسات التدخلية والاحتكاك بالقضايا والفاعلين الإقليميين، مع البعد عن أي تجاذبات طائفية، وذلك منذ أن تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم فيها عام 1970. فعند تتبع السياسية العمانية يمكن أن نلاحظ أنها تتميز بجملة من المواقف والسياسات التي بدت بعيدة عن نسق السياسة الاقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي في العديد من الملفات والقضايا ذات الحساسية التي شهدتها المنطقة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها ترتكز أساسا على تحليل طبيعة السياسة الإقليمية لدولة عمان، وتوضيح المحددات الرئيسية المتحكمة في هذه السياسة، لفهم نقاط وأبعاد الاختلاف والتباين بين السياسة العمانية وباقي الدول الخليجية تجاه القضايا الاقليمية، حيث تنهج السلطنة سياسة متميزة في المحيطين الخليجي والعربي، خاصة تلك التي تتعلق بعلاقتها مع إيران وأزمات البلدان العربية لاسيما بعد الحراك السياسي الذي شهدته دول المنطقة، أو موقفها من مشروع الاتحاد الخليجي المقترح من قبل السعودية، مما أدى إلى بروز جدل وتفسيرات متعددة لطبيعة وأسباب هذا التمايز في السياسة العمانية عن غيرها من دول الخليجية.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد ورصد طبيعة المتغيرات والمرتكزات المحددة للسياسة العمانية تجاه الملفات الاقليمية، بالتحديد تلك التي تعكس نقاط التباين والاختلاف مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تحديد الثوابت التي يضعها صانع القرار العماني في إعتباره عند دراسة أولويات البدائل المطروحة على الواقع السياسي الإقليمي الخليجي أو العربي، والتي يعالج من خلالها القضايا التي تواجه دولته، ما يساعد على تحديد تأثير البيئة الإقليمية في صنع السياسة العمانية والتعرف سلوك القيادة العمانية، مع محاولة الإحاطة بالفهم والتحليل لأسباب هذا التمايز والتباين ومعرفة انعكاساته على دول المنظومة الخليجية.

المنارة للاستشارات

من هنا تطرح الرؤية العمانية وكيفية تعاطيها مع القضايا الاقليمية وخروجها عن الإجماع الخليجي تجاه الملفات الاقليمية، الكثير من التساؤلات حول إن كان هذا التباين يعبر عن انقسام وانشقاق استراتيجي داخل المنظومة الخليجية، وعلى هذا الأساس تتحد إشكالية الدراسة في: كيف يؤثر التباين بين السياسة العمانية وبقية الدول الخليجية تجاه القضايا والأزمات الإقليمية على منظومة مجلس التعاون الخليجي؟

وتنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين مفادهما:

الفرضية الأولى: يتحدد توجه السياسة العمانية تجاه الملفات والأزمات الاقليمية بطموح النخبة الحاكمة فيها ورغبتها في تحقيق سياسة مستقلة عن الهيمنة السعودية؛

الفرضية الثانية: يرتبط تخوف دول مجلس التعاون الخليجي من توجهات السياسة الإقليمية العمانية أساسا في تقاربها وعلاقاتها الجيدة مع إيران.

ولتحليل هذا الموضوع تم الاعتماد على المقاربة المنهجية التالية:

– الاقتراب النسقي: الذي يساعد على إدراك العوامل المساهمة في عملية صنع القرار الخارجي، وتأثير ذلك على تفاعل دولة عمان مع محيطها الإقليمي، بهدف رصد تأثير العوامل الداخلية والخارجية في السلوك الخارجي العماني، خاصة في ظل المعطيات والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية.

– اقتراب صنع القرار: يساعد على تتبع مسار صنع القرار داخل الوحدة الدولية، إذ يرتكز على هذا الاقتراب المتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية المحددة والمتحكمة في صنع القرار الخارجي تجاه المحيط الاقليمي أو الدولي، لذا سيتم توظيفه من أجل فهم محددات السياسة الاقليمية العمانية وكذلك متغيرات وبيئات ومؤسسات صنع القرار الخارجي في سلطنة عُمان، إضافة إلى تحليل السلوكيات الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للسلطنة.

المحور الأول: العوامل المؤثرة في السياسية الإقليمية لسلطنة عمان

لفهم السياسة الاقليمية العمانية لا بد من معرفة خصائص هذه السياسة وتحليل العوامل الأساسية المؤثرة فيها، عبر الوقوف على أهم المؤثرات التي تحدد سلوكياتها تجاه عدد من القضايا الإقليمية.

أولا– الاعتماد على استراتيجية الحياد الايجابي وعدم التدخل في شؤون الآخرين

تنتهج سلطنة عُمان في سياستها إزاء القضايا الصراعية على وجه العموم، وفي محيطها الإقليمي بشكل خاص، استراتيجية الحياد وعدم الانحياز إلى أي طرف، والحياد

المنارة للاستشارات

العُماني يستبطن القدرة على إدارة جهود التهدئة بين الأطراف المتصارعة، وإبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة الأطراف التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمات، والتزامها بدور الوسيط بين الاطراف المتصارعة، الذي يتطلب اعتماد مبدأ الحياد التام في التعامل مع أي أزمة دولية، وقد ظهر هذا جليا في صراعات إقليمية كبرى، والأمثلة على ذلك عديدة، كالحرب العراقية – الإيرانية، وغزو العراق للكويت، وغيرها من الأزمات الصراعية التي شهدتها المنطقة.[1]

فعندما قامت الدول الخليجية بدعم العراق في حربه ضد إيران فضلت عمان أن تبقي على وضع علاقاتها مع إيران والعراق في الوقت نفسه وأن لا تكون داعما لطرف ضد آخر، وتكرر الحال مع غزو العراق للكويت؛ إذ لم تشأ سلطنة عمان الاصطفاف المباشر ضد العراق، فحالت سياستها الهادئة دون قطع العلاقات مع العراق، ومع تجدد حالات الاضطراب في المنطقة بعد الحراك العربي تمسكت عمان بخيارها السياسي الذي اقتضى ألا تعادي أو تقرب أي طرف على حساب أطراف دولية أخرى؛ فبينما قطعت دول الخليج علاقاتها مع نظام بشار الأسد في سوريا، وصدر عن مجلس التعاون ما يؤيد حق الشعب السوري في ثورته، استمرت عمان في مخالفة الموقف الخليجي إذ بقيت على اتصال مع نظام بشار والمعارضة في الوقت ذاته، واستقبلت وزير خارجية الرئيس بشار الأسد، واستقبلت كذلك وفدا من الائتلاف الوطني السوري.

كما لعبت سلطنة عُمان أدوار الوساطة في عدد كبير من الأزمات والقضايا؛ أبرزها البرنامج النووي الإيراني، كذلك التوسط لإطلاق سراح بريطانيين وأمريكيين محتجزين في إيران بين أعوام 2007 و2011، وساهمت كذلك في إطلاق سراح عالم إيراني من الولايات المتحدة في 2013.[2]

[1] – مصطفى شفيق علام، "نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية"، المركز العربي الإقليمي للدراسات الاستراتيجية،9 أكتوبر2015، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://rawabetcenter.com/archives/13449

[2] – بسام صلاح،" الدبلوماسية الهادئة: عمان وإدارة العلاقات في إقليم مضطرب، المركز العربي للبحوث والدراسات، 19 أكتوبر 2016"، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/40375

المنارة للاستشارات

ثانيا – غلبة الطابع البراغماتي الهادئ:

من أهم سمات السياسة العمانية الاعتماد على مبدأ التوازن والحفاظ على علاقات حسن الجوار ومراعاة القوانين الدولية والحرص على المصلحة الوطنية[1]، ففي ظل تشابك المصالح عالميا وإقليميا، وتلاشي الحدود بين الداخل والخارج، والتأثير الكبير المتبادل بينهما لم يعد في إمكان أية دولة حماية مصالحها العليا في عزلة عن محيطها الخارجي، ودون القيام بدور في هذا المحيط بدافع حماية مصالحها، وتقليص التأثيرات السلبية لهذا المحيط على تلك المصالح، وتعظيم الفرص المتاحة به لتحقيقها[2]، حيث ركزت هذه السياسية على ما يسمى بضرورة الاعتماد المتبادل بين الدول لحفظ المصالح المشتركة[3]، وعليه فإن أهم ما يحدد ويحرك السياسة العُمانية هو مصلحتها الوطنية، وهذا ما أوضحه السلطان قابوس عندما صرح بأن عُمان ترفض أن تكون مصالحها وصداقتها "حكراً لأي بلد" وأضاف كذلك "لسنا ملزمين أمام أية دولة إلا عُمان".[4] وهو ما يظهر في انفتاح عمان على جميع الدوائر الخليجية والعربية والإسلامية والآسيوية والإفريقية والغربية بشكل متوازن، من خلال الاعتماد المتبادل والارتباط بمختلف الأطراف في إطار من التنسيق والانخراط النشط في دوائر اهتمامها المتقاطعة[5]، حيث التزمت السياسة العمانية بمحاولة تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة وهو ما يفسر التعاطي البراغماتي في علاقاتها الخارجية مع جميع القوى الدولية والإقليمية والمنظمات الدولية الفاعلة. مثال ذلك حالة التعاون مع إيران والحفاظ على علاقات جيدة معها وإقامة العديد من المشروعات المشتركة، وفي نفس الوقت الحفاظ على علاقات جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي والإنخراط معهم في المجلس ومشاريعه المختلفة، إلى جانب الارتباط بالولايات المتحدة

---

[1]- حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي، "اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970- 2011"، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2012)، ص 63.

[2]- محمود جبر، "البحث عن المكانة: إشكالية الدور الخارجي المصري"، 20 أكتوبر 2014، متوفر على الرابط الإلكتروني: *http://www.acrseg.org/13314*

[3]- محمد السيد سليم، "تخطيط السياسة الخارجية المصرية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، اكتوبر 1988، ص 44.

[4]- صلاح عبد اللطيف،" السياسة الخارجية العُمانية: السمات والمستقبل"،16 سبتمبر 2015، متوفر على الرابط الإلكتروني: *http://www.masralarabia.com*

[5] - مصطفى شقيق علام، "نهج استقلالي: سياسية عمان الخارجية في سياقات اقليمية استقطابية،" مرجع سابق.

المنارة للاستشارات

وبريطانيا والحفاظ على علاقات تعاونية كبيرة، خصوصا في مجالات الأمن. وقد ساهم ذلك في اتباع السلطنة لسياسة الحياد واعتزال الصراعات، بل والمشاركة في حل هذه الصراعات نتيجة علاقاتها الجيدة بمختلف الأطراف.[1]

وفي هذا السياق يمكن القول أن لكل دولة استراتيجيتها الخاصة التي تضمن أهدافها وتحمي مصالحها الوطنية وأمنها القومي في إطار ما يتوفر لديها من موارد وإمكانات وعناصر مادية ومعنوية، وأشار هارولد لازويل (Harold Lasswell) أحد أساتذة العلوم السياسية البارزين في تحليل هذه النقطة بأن أوضح أن معايير الترشيد في اتخاذ القرارات تمتد لتشمل عدة أمور واعتبارات أهمها:

مدى وضوح فكرة الهدف من القرار ودرجة الدقة في قياس وتقييم الاحتمالات المترتبة على الأخذ بقرار معين من بين عدة قرارات بديلة، ثم أخيرا مدى القدرة على تطويع سبل المعرفة المتاحة في خدمة الهدف النهائي الذي ينشده القرار، أو بمعنى آخر فإن القرار الرشيد هو محصلة للتقييم المتوازن على قدر الإمكان لكل القيم المسيطرة والحقائق المتاحة والتوقعات المتعلقة بظروف المستقبل، فواضع القرار يقيم جزء هاما من افتراضاته وتوقعاته على أساسا تصوراته للأوضاع في المستقبل، مراعيا أن تكتمل له القدرة على تغيير الأمور بالشكل الذي يكون المستقبل أكثر مطابقة لرغباته وأهدافه.[2]

ومن هنا نلحظ أن السياسة الاقليمية للسلطنة العمانية تقوم على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الاقليمية والدولية. حيث يدفع تباين الأولويات والمصالح والأهداف العُمانية مع نظيراتها الخليجيات في اتجاه الإبقاء على الحد الأدنى من الانخراط في مجلس التعاون دون تطوير؛ فعلى سبيل المثال: في حين أن السعودية والإمارات وقطر انخرطت بشكل كبير في تفاعلات المنطقة وخصوصا الحراك العربي، بقيت عُمان أكثر تحفظا ولم تخرج عنها مواقف واضحة .هذا بالإضافة إلى اختلاف النهج العُماني بشكل كبير عن النهج الخليجي السعودي البحريني بشكل خاص تجاه العلاقات مع ايران؛ فبخلاف الدولتين السابقتين، لا ترى عُمان في إيران مصدر تهديد كبير لها، وأن الطريقة المثلى للتعامل مع إيران هي التواصل والانفتاح وليس الصدام والصراع .

---

[1] - صلاح عبد اللطيف،" السياسة الخارجية العُمانية: السمات والمستقبل"، مرجع سابق.

[2] - صباح كزيز، "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2014/2010"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية واستراتيجية، (قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015)، ص 143.

المنارة للاستشارات

فالعمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات (Self-preservation)، وهذا ما يصيغه كينيث والتز (k. waltz) في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، وهذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة والقوة والهدوء.[1]

ثالثا – دور القيادة السياسية في تنشيط السياسة الخارجية العمانية:

إن التركيز على صانع القرار يعد أمرا على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل السلوك الخارجي، وهذا ما يؤكده الأستاذ رتشارد سنايدر (Richard Snyder) الذي يرى أن الدولة تحدد بصانعي قراراتها من الرسمين، ومن ثم سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبؤون المناصب الرسمية في الدولة.[2]

فقد أكد الباحثون السياسيون على أهمية العوامل الشخصية في صناعة قرارات الدولة وخاصة في ادارة السياستين الخارجية والداخلية، وهذا نظرا للتأثير الكاريزمي لشخصية رئيس الدولة،[3] حيث يذهب أغلب الباحثين في مجال السياسة الخارجية إلى أن هناك علاقة ارتباطيه بين التصور والسلوك، وفي هذا الصدد يقول كينيث " أن من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم، لا يتصرفون بناء على الحقائق الموضوعية للموقف بصرف النظر عما يعنيه ذلك، ولكن بناء على تصوراتهم للموقف"[4]، بمعنى عوامل الشخصية تحدد صحة قرارات السياسية الخارجية إلى حد كبير وذلك كلما زاد كلما زاد تطابق تصورات وادراكات القائد مع البيئة العملية أو كلما قل التفاوت بين التصور والواقع، أي أن القرار يتخذ بناء على تصور وفهم القائد السياسي للمتغيرات ذاتها.[5] فالقائد السياسي له دور أساسي ومهم في صنع السياسة الخارجية وخصوصا في

---

[1] – *James D.fearon, Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations,1998 , p 294, In site internet: www.rochelleterman.com/ir/sites/default/files/Fearon%201998.pdf.*

[2] – أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص 20.

[3] – فضة محمد ابراهيم، "اثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 74، أكتوبر 1973، ص 54.

[4] – محمد السيد سليم، " ثورة يوليو وسياسة مصر الخارجية– ثورة يوليو والدور الخارجي المصري "، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، عدد149، يوليو2003، ص 18– 19.

[5] – عديله محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999/2004"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2005)، ص ص 20-23.

المنارة للاستشارات

بلدان العالم الثالث حيث يعد الصانع الحقيقي لها في تلك البلدان[1]، وكذلك هو الحال بالنسبة لدولة عمان والتي تعتمد على نظام حكم وراثي، ويعتبر السلطان هو القائد السياسي في هذه السلطنة، إذ يمكن القول أن فكرة الارادة السياسية لسلطنة عمان تخضع لتأثير أمرين مهمين، أولهما الكاريزما الشخصية للسلطة السلطان قابوس بن سعيد، وثانيهما إرتفاع وتيرة التجاوب الشعبي مع ممارسات السلطانية[2]. وبالنظر إلي الدور الشخصي الهام الذي تمارسه القيادة الحاكمة في السياسة العُمانية المحددة بتوجهات السلطان قابوس، إذ تعد سلطنة عمان حالة فريدة من نظم الحكم، فهي الدولة الوحيدة في العالم ذات النظام السلطاني الملكي التي لا يسمى لها ولي عهد أو وريث رسمي للعرش، حيث يحكمها السلطان قابوس بن سعيد منذ عام 1970، وهو إلى جانب كونه سلطان البلاد، فهو أيضا رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير المالية، ووزير الشؤون الخارجية، ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط، ورئيس البنك المركزي الذي يلعب الدور الأبرز في رسم السياسة الخارجية، كما كان للحضور الشخصي للسلطان قابوس في الكثير من المحافل المحلية والاقليمية والدولية الأثر الكبير في توجيه السياسة الداخلية والخارجية لسلطنة عمان.[3] ومن ثم فإنه ليس من المبالغة القول بأن السياسة الاقليمية لسلطنة عُمان هي في مجملها انعكاس لرؤية السلطان قابوس ومدركاته وتصوراته ومعتقداته وخبراته الشخصية.

وبالتالي عند الحديث عن صنع السياسة الإقليمية العمانية من حيث مؤسسات صنع القرار الخارجي وأدوات تنفيذه، يمكن القول أن السلطان قابوس يقوم بجانب دوره كسلطان للبلاد بوظيفة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع، وبحسب "النظام الأساسي" الذي هو بمثابة "الدستور" للدولة يعتبر السلطان قابوس بن سعيد هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومن مهامه رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته ورئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين من يتولى رئاستها وتعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء والوكلاء ومن في حكمهم وكبار القضاة وإعفائهم من مناصبهم وإعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة

[1] – صباح كزيز، مرجع سابق،ص 69.

[2] – حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي، مرجع سابق، ص 70.

[3] – المرجع نفسه، ص 42.

المنارة للاستشارات

والحرب وعقد الصلح، وإصدار القوانين والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وإصدار الموازنة العامة للدولة.

فعلى الرغم من وجود عدة مؤسسات رسمية (مجالس أو هيئات) تتبع للسلطان مباشرة أو تتبع لمجلس الوزراء الذي هو بدوره تابع للإدارة المباشرة للسلطان، ليس واضحا كيف يتم صنع القرارات ضمن كل هذه الشبكة الواسعة والمعقدة من المؤسسات والهيئات والمجالس، لكن ما هو واضح للعيان مركزية السلطان في كل هذه الشبكة، ومنه تصدر القرارات وإليه يعود اعتمادها، فهو بالتالي محور السياسة العمانية الداخلية والخارجية، وهو ما نصت عليه المادة 43 من النظام الأساسي للدولة (يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها مجلس للوزراء ومجالس متخصصة).[1]

رابعا – التسامح والتعايش المذهبي داخل سلطنة عمان:

إن التركيبة المذهبية داخل عمان المكونة من الاقلية السنية الكبيرة والطائفة الشيعية الأصغر حجما والأغلبية الإباضية تعرف نوع من التعايش، حيث استطاعت سلطنة عُمان أن تتخطى حاجز الاختلافات الدينية، بالرغم من وجودها في بيئة عربية تغلب عليها الحساسيات الطائفية، والصراعات الأيديولوجية، ويغيب عنها الوعي المتسامح القادر على إيجاد قدر التعايش وقبول الآخر ضمن المشترك الوطني، فعلى الرغم أن السياسية الرسمية العمانية التي تتخذ من المذهب الإباضي مذهبا رسميا للدولة، غير أن الدولة لم تفرض هيمنة هذا المذهب على غيره من المذاهب الاخرى، بل تعاملت بحيادية مع المشتركات العقائدية، ووضعت نظامها الخاص في ترسيخ مبادئ الحياة المدنية الحديثة في اختيار المناصب الوظيفية في الدولة على أساس الكفاءة العلمية، ما جعل السلطنة تبتعد في سياساتها عن أي تجاذبات طائفية قد تأثر في هذا التعايش.

من جهة أخرى نلاحظ تأثر العلاقات العُمانية- الخليجية بعض الشيء بالاختلافات المذهبية، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية، فعُمان ترى أن الخطاب والفكر الديني لدعاة الملكة العربية السعودية، والمفاهيم العقائدية التي يحملونها، تمثل تحديا للدعوة الإباضية، وبالتالي قد يشكل هذا الأمر خطرا أيضا على المصالح العُمانية بموازاة الأنشطة الإيرانية في المنطقة، خاصة في ظل محاولة الكثير من الشخصيات الدينية السعودية نشر الفكر السلفي في سلطنة عُمان، وفي هذا السياق يقول سعيد

[1] – زكريا المحرمي، "السياسة العمانية المعاصرة...المبادئ والتحديات"، 02 جانفي 2014، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.drzak.net/index/?p=223

المنارة للاستشارات

الهاشمي مدير البحوث في مجلس الدولة العُماني: "نحن لا نسمح للسعوديين بالعمل في مجتمعنا".[1]

خامسا – تأثير الجيواستراتيجيا على السياسية الاقليمية العمانية:

لقد شكل الموقع الاستراتيجي أهمية بالغة في السياسة الاقليمية العمانية، وتعاملها مع الكثير من قضايا وتطورات المنطقة[2]، حيث تقع عمان عند المدخل الجنوبي للخليج الذي يعتبر ممرا مائيا على درجة عالية من الأهمية، وقد منحها الاشراف على مضيق هرمز من الجهة الجنوبية أهمية استراتيجية[3]، فالموقع المتطرف جغرافياً لعُمان في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية وإحاطتها ببحرين وبصحراء، حماية طبيعية متميزة[4]، ناهيك عن أن منافذها البرية المتاحة تمر عبر كتل من السلاسل الجبلية الوعرة، مما زاد من مناعة الدفاع عن الدولة. وبذلك أصبح وصول القوى التقليدية إلى عُمان أمرا محفوفا بالمخاطر،[5] غير أن موقع عُمان على مدخل الخليج العربي والمحيط الهندي، وإشرافها على الشق الغربي من مضيق هرمز شديد الأهمية، فرض عليها قرارا سياسيا أمنيا دوليا ذا خصوصية وحساسية، وذلك بسبب وجود إيران على الشاطىء الشرقي للمضيق، وبسبب الجوار العُماني للبحر المفتوح على الهند والشرق الأقصى،[6] وبسبب ما يحيط بالخليج من مصادر للنفط.

---

[1] – واثق محمد السعدون، "التوجهات المعاصرة للسياسة الخارجية العُمانية، مركز الدراسات الاقليمية"، 9 نوفمبر2016، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=31

[2] – أحمد سمير القدرة، "سلطنة عمان وعاصفة الحزم"، متوفر على الرابط الإلكتروني:
https://www.amad.ps/ar/Details/68157

[3] – أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2009، ص 34.

[4] – جمال زكريا قاسم، دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا 1741 – 1861م، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة 1968، ص 6.

[5] – إبراهيم نوار، "السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد110، أكتوبر 1982م، ص 25.

[6] – *J.E. Black and K.Thomason, Foreign Policies in a World of Change, N.Y: Harper and Row, 1963, p.7.*

المنارة للاستشارات

من هذا المنطلق ركزت عُمان سياسة خارجية كل التركيز على صيانة الأمن والسلم في الخليج، وقد تفردت في كثير من التوجهات والقرارات،[1] فالموقع الجيوسياسي لسلطنة عُمان يُملي على إيران وعُمان مصلحة إستراتيجية يؤدي الحفاظ عليها إلى استقرار البلدين وصيانة مصالحهما الاقتصادية، فالسياسة الاقليمية العُمانية في تعاطيها مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا قد اتسمت بالهدوء، والتأني، وبالموضوعية؛ وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجيواستراتيجي قد حملها مسؤولية كبيرة، تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في تأمين حماية مدخل الخليج العربي الذي يعد من أهم خلجان العالم، فعلى شواطئه تقوم دول نفط الشرق الأوسط، وعليه تتنافس عليه دول الكبرى، وتقوم حوله مذاهب دينية بارزة أصبحت تأخذ دورا هاما في صناعة العديد من جوانب السياسات الخارجية لدول المنطقة.[2]

المحور الثاني: مظاهر التباين بين السياسة الإقليمية العمانية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي

إن المرتكزات الرئيسة التي شكلت أسس السياسة العُمانية في محيطها الاقليمي، مثلت خروجا الاجماع الخليجي بنظر دول مجلس التعاون، والسبب في ذلك أن السلطنة دائما ما تنأى بنفسها عن التورط في صراعات خارجية، وفقا لمبدأ الحياد الإيجابي وعدم التدخل في شؤون الآخرين عكس مسلك بعض الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية وقطر، ومن ثم تحتفظ السلطنة بالتعاطي الحذر مع أي من المتغيرات الإقليمية الحادثة، وهو ما يعطي عمان سياسة وقرار مستقل يمكنها من الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كافة أطراف النزاعات في المنطقة.

1- مبدأ الحياد الايجابي على صعيد الخلافات الخليجية – الخليجية:

ظهر هذا بشكل واضح عند امتناعها عن سحب سفيرها من العاصمة القطرية الدوحة، فقد اعترضت دول الخليج على دعم قطر للإخوان المسلمين والتنظيمات الإرهابية، وانتهاجها سياسات معادية لأمن الخليج وهذا وفق لرؤية دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن عمان التزمت الحياد فلم تسحب سفيرها، بل سعت بشكل جاد لتقريب

[1] – عبد الحميد الموافي، عمان: بناء الدولة الحديثة، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2002، ص 117.

[2] – محمد حمد القطاطشة، عمر حمدان الخضرمي، "الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية"، مجلة المنارة، مجلد13، العدد 4، الأردن، 2007، ص 384.

المنارة للاستشارات

وجهات النظر بين دول الخليج والتوسط بين قطر ودول الجوار حتى تم إعادة السفراء إلى الدوحة.[1]

2- الرفض العُماني لمشروع الوحدة الخليجية:

فقد أعلنت السلطنة رفضها لإقامة إتحاد دول مجلس التعاون، مهددة بانسحابها من المجلس في حال قيام الاتحاد[2]، هذا الرفض عبر عنه يوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية لعمان صراحة في منتدى الأمن الخليجي بالمنامة في ديسمبر 2013، وكرر الرفض في أكثر من مناسبة واعتبر أن "المجلس يكفي"، وليس هناك حاجة للاتحاد، وأن بلده لن يكون عضواً فيه ". حيث يرى وزير الخارجية بن علوي أن التماسك الخليجي لم يصل إلى إمكان تحول مجلس التعاون إلى "اتحاد" مثلما تطمح بعض دوله، وقال: "لسنا مؤهلين له الآن."[3]

نجد أنه منذ عام 2011 ظل ملف الاتحاد الخليجي بندا دائما على جدول أعمال القمم الخليجية، إلا أنه كان يتم ترحيله كل عام عبر التوجيه باستمرار المشاورات بشأنه.فموقف عمان الرافض لفكرة الاتحاد الخليجي يتسق مع سياسة مسقط الدائمة، التي حافظت على الاستقلالية والبعد عن الصراعات، إضافة إلى رغبة السلطنة في عدم ربط سياستها الخارجية بدول أخرى. كما أن التباين بين عمان وبقية دول الخليج يمكن فهمه ببساطة في ظل أن أحد الدوافع الرئيسية لإنشاء هذا الاتحاد هو "حاجة دول المجلس إلى تبني صيغ جديدة لمواجهة التهديدات المتنامية"، وعلى رأسها إيران. وهذا الدافع هو نفسه أحد أبرز أسباب رفض عمان لفكرة الاتحاد؛ لأنها لا ترى في إيران تهديدا لها، بل على العكس تتمتع الدولتان، إيران وعمان، اللتان تطلان على مضيق هرمز بعلاقات متميزة على الأصعدة كافة.

يرتبط الرفض العُماني لمشروع الوحدة الخليجية، والذي عبر عنه بشدة في الدبلوماسية العمانية، بالنهج العُماني المتفرد عن باقي دول منظومة مجلس التعاون

---

[1]- مصطفى شفيق علام، "نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية"، مرجع سابق.

[2]- الشهابي، عمر وآخرون، الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج لسياسات التنمية،2014، ص 98.

[3]- أحمد المصري، "المرة الثالثة.. وزير خارجية عمان يجدد رفض بلاده للاتحاد الخليجي"، 22 نوفمبر2016، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.raialyoum.com/?p=77495

المنارة للاستشارات

الخليجي[1]، كما يعبر في ذات الوقت، على سعي عمان لتجنب الانضمام للتحالفات الإقليمية والحفاظ على العلاقات الوثيقة مع إيران وهو منظور يغلب عليه البرغماتية ويركز على المصلحة الوطنية، حيث أن الطرح السياسي للسلطنة وتقاربها مع إيران، لا يمكنه أن يتسق مع السياسات المتبعة بدول مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة للاختلاف بين مسقط وبقية دول مجلس التعاون الخليجي في تعريف التهديدات الإقليمية اتجهت سلطنة عمان لرفض الانضمام لمشروع الوحدة الخليجية ناهيك عن مخاوف التماهي في إطار وحدوي يفرض التزامات تحالفية عليها.

3- العلاقات العمانية – الإيرانية:

تكشف تتبع المواقف الخارجية لسلطنة عمان عن تعاطيها بواقعية شديدة مع جارة بحجم إيران، بما تمثله من تهديد استراتيجي لأمن الخليج العربي ككل، ومن ثم فهي لا تعتبر إيران كعدو، بل دائما ما احتفظت بعلاقات أكثر مرونة معها، بما جعل من التي قررت التعامل بنوع من البراغماتية الحذرة مع المشروع الإيراني.

ونظرا لتشارك كل من إيران وسلطنة عُمان، في مضيق هرمز، مدخل الخليج العربي ذي الأهمية الاستراتيجية الكبرى في تجارة النفط العالمية، وتقاسم البلدين حقولاً مشتركة كبرى للنفط، ووجود مصالح تجارية واستثمارية كبيرة بين عمان وإيران، فقد نأت مسقط بنفسها عن كافة الأزمات بين إيران والقوى الدولية والإقليمية، لاسيما ما يتعلق منها بالمشروع النووي الإيراني، بل ولعبت عُمان دور الوسيط الإيجابي في تحريك المفاوضات الغربية الإيرانية بشأن هذا الملف، وصولاً إلى توقيع الاتفاق التاريخي بشأن ملف إيران النووي في فيينا، في يونيو 2015، وهذا ما اكده وزير الخارجية الايراني للشؤون العربية حسين عبد الليهان، "من أن عمان دفعت وأسهمت إيجابا في المفاوضات النووية البناءة".[2]

وبالنظر للتوتر الذي سود على العلاقات بين السعودية وإيران بسبب عدد من الملفات، أبرزها في الوقت الراهن الملف النووي الإيراني الذي ترى الرياض أنه يهدد أمن المنطقة، واليمني حيث تتهم المملكة إيران بدعم تحالف مسلحي الحوثي والرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح. فضلا عن الملف السوري، حيث تدعم ايران النظام السوري،

[1]- مصطفى شفيق علام، "نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية"، مرجع سابق.

[2]- نفس المرجع.

المنارة للاستشارات

فيما تساند السعودية المعارضة السورية، كما تتهم المملكة السعودية الدولة الايرانية بالتدخل في شؤون دول المنطقة، ولا سيما البحرين.

وقد زادت حدة التوتر بين البلدين، في أعقاب عملية "عاصفة الحزم" العسكرية التي ينفذها تحالف عربي بقيادة السعودية، في اليمن منذ 26 مارس/آذار 2015، ردا على سيطرة التحالف الحوثي والرئيس السابق صالح على العاصمة صنعاء، في21 سبتمبر/أيلول 2014، ثم محافظات يمنية أخرى.

كما أدى منع إيران حجاجها من أداء مناسك الحج، وتبادل مع السعودية الاتهامات بشأن المسؤولية عن ذلك، الى قطع السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع ايران، بسبب اعتداء محتجين على سفارتها في طهران وقنصليتها في مدينة مشهد، شمالي إيران، وإضرام النار فيهما؛ احتجاجا على إعدام السعودية "نمر باقر النمر"، رجل الدين السعودي (الشيعي)، مع 46 مدانا بالانتماء لـ"تنظيمات إرهابية.

وقد اتخذت بقية دول مجلس التعاون الخليجية وبدرجات متفاوتة مواقف تضامنية مع السعودية، في حيين يعتقد بعض المحللين أن مواقف سلطنة عمان هي أقرب إلى إيران من الحياد، وهو ما ظهر جلياً في مواقفها من البرنامج النووي الإيراني والأزمتين اليمنية والسورية.[1]

4- رفض المشاركة في العمليات العسكرية للتحالف العربي في اليمن وتفضل الحلول السلمية:

يعد الملف اليمني من أبرز الملفات الخلافية بين سلطنة عُمان والدول الخليجية، فعلى الرغم من أن الدول الخليجية رأت أن التدخل العربي في اليمن خطوة لابد منها بعد فشل كل المحاولات بين الأطراف المتصارعة لإيجاد حل سلمي ينهي الأزمة التي تعيشها اليمن[2]، غير أن سلطنة عمان حسمت موقفها من الأزمة في اليمن مبكرا، فعلى الرغم من كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تمس أمن الخليج حاليا، ما دفع المملكة العربية السعودية لتكوين تحالف عربي واسع النطاق وشن عملية "عاصفة الحزم" العسكرية ضد معاقل الحوثيين في اليمن، بالتعاون مع التحالف العربي المشترك، إلا أن

---

[1]- أحمد المصري،" عُمان وبقية دول الخليج.. 4 قضايا خلافية ربما تُعجل بقيام الاتحاد"، 2 ديسمبر2016، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84.

[2]- مريم يوسف البلوشي، "اثر العلاقات العمانية الايرانية في امن دول مجلس تعاون بعد الربيع العربي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 445، اذار/مارس 2016، ص 65.

المنارة للاستشارات

سلطنة عُمان مارست سياستها التقليدية من الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، فرفضت المشاركة بقواتها المسلحة في العملية، متجنبة انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار، والتداخل القبلي والجهوي بين الشعبين اليمني والعُماني[1]، وفي هذا السياق عبر وزير الخارجية العماني عن رفض عمان المشاركة في العمليات العسكرية للتحالف العربي، قائلا: " إن عمان ليست جزءا من عاصفة الحزم؛ لأن عمان بلد سلام".

لذا يمكن القول أن سياسة عمان التي تعتمد على الحياد الفاعل والايجابي وابتعادها عن السياسة التدخلية، جعلت منها لاعبا مهما على صعيد مساعي بعض القوى الدولية والإقليمية لحل الأزمة اليمنية سلميا، وعدم عسكرتها أكثر مما جنحت إليه، وخاصة في ظل ما بدا أنه وفقا لبعض المحللين السياسيين " حرب بالوكالة" بين بعض القوى العربية المركزية وايران على أرض اليمن، ومن ثم تقدمت السلطنة بمبادرة من سبع نقاط، لتدشين توافق سياسي بين الفرقاء اليمنيين بدون الحاجة إلى تدخل عسكري إقليمي أو دولي، لحسم الصراع في اليمن.[2]

5- تفضيل الحلول السلمية في الملف السوري:

ترى دول الخليج باستثناء سلطنة عُمان، أن الرئيس بشار الأسد أساس الأزمة، ولا مكان له في مستقبل سوريا، بينما لا تزال عمان تعترف بشرعية الرئيس الأسد، وتعتبره جزءا من الحل، حيث أعلن وزير الخارجية بن علوي أن سلطنة عُمان "تبذل جهودا لإيجاد حل سلمي في سوريا واليمن" عبر ما أسماها "الدبلوماسية الهادئة"[3]. إذ تعتقد عُمان إن التهديدات الأمنية التي تواجهها عدد من الدول الإقليمية ومن بينها سوريا قد أنعكست تأثيراتها السلبية على باقي دول المنطقة، ولهذا بادرت لدعوة أطراف النزاع السوري إلى التحاور من أجل التوصل إلى تسوية لهذا النزاع.

في هذا السياق بادر وزير الخارجية العماني في شهر أكتوبر2015 بزيارة سوريا مخالفا بذلك قرار المقاطعة الخليجية لسوريا والذي اتخذ عقب الحراك في السورية 2011[4]، من هنا يمكن ملاحظة تمايز قرارات سياسية سلطنة عُمان في الملف السوري، إذ

---

[1]- مصطفى شفيق علام، "نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية"، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- أحمد المصري، " عُمان وبقية دول الخليج.. 4 قضايا خلافية ربما تُعجل بقيام الاتحاد"، مرجع سابق.

[4]- بسام صلاح، "الدبلوماسية الهادئة: عمان وإدارة العلاقات في إقليم مضطرب "، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات

تتخذ قرارات مستقلة دون الرجوع لمجلس التعاون، إضافة لرفض المخططات الخليجية في سوريا، ولعل تواجد سفارة سلطنة عمان في دمشق حتى الآن أكبر دليل على توجهات السلطنة المختلفة مع باقي دول الخليج في التعاطي مع الأزمة السورية.[1]

المحور الثالث: المسارات المستقبلية للمنظومة الخليجية

اختلاف الرؤى السياسية للدول الأعضاء

في ضوء ما تقدم وبالنظر لما يثيره مستقبل المنظومة الخليجية ومدى إمكانية بناء اتحاد خليجي في ظل تأثير التباين في السياسات بين دول مجلس التعاون، من جدل داخل الأوساط الرسمية وغير الرسمية يمكن أن نحدد مستقبل المنظومة الخليجية بمسارين اثنين رئيسيين تدفع إليهما عوامل داخلية وأخرى خارجية، وهو ما يسمى في الدراسات المستقبلية (Future Studies) ببناء سيناريوهات التضاد (Scenarios Contrast) على اعتبار أنه في الظاهرة الدولية أقصى ما يمكن أن تصل إليه الفرضيات المطروحة هو حلين متعاكسين، وبذلك يحدد هذا السناريو مستقبل الظاهرة ضمن مسارين أو تصورين متضادين، خصوصا وأن أغلب منظري العلاقات الدولية ومحلليها ينظرون إلى فرضيات استمرار الوضع القائم بعين عدم الرضا من منطلق أن العلاقات الدولية متحركة ومتغيرة وتخضع لمجموعة كبيرة من المؤثرات والمتغيرات والعوامل، وعلى هذا الأساس فإن ما يسمى بـ: الوضع القائم هو حالة عرضية في العلاقات ما بين الدول وليس غاية في حد ذاتها،[2] وفي نفس السياق يعتبر الدكتور (مهدي المنجرة) بأن تقديم ثلاثة سيناريوهات على شاكلة: سيناريو محافظ، سيناريو إصلاحي، سيناريو التغيير هي مقاربة كلاسيكية في دراسة المستقبليات[3]. من هذا المنطلق الأجدر بنا أن نولي الاهتمام إلى السيناريوهين التاليين:

---

[1] – مصطفى الدحدوح، "الأزمة السورية واليمنية تحدث شرخاً في مجلس التعاون الخليجي"، 01 ديسمبر 2016، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.hawarnews.com

[2] – محمد سمير عياد،" مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد إحتلال العراق"، مذكر ماجستير في تخصص علاقات دولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الاعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004)، ص 162.

[3] – المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل، الجزائر: دار الشهاب، ط 4، 1992، ص 222.

المنارة للاستشارات

أولا- سيناريو عدم القدرة على تطوير المنظومة الخليجية بسبب تباين الرؤى السياسية للدول الأعضاء:

يفترض هذا الاتجاه أن هناك مؤشرات واضحة حول المسار السياسي المختلف الذي تنتهجه سلطنة عمان عن باقي دول مجلس التعاون، فمنذ الانسحاب البريطاني وما استتبعه من استقلال دول مجلس التعاون الخليجي، وجدت هذه الدول نفسها في خضم نظام إقليمي فرعي، هو النظام الإقليمي الخليجي، والذي يتسم بوجود ثلاث قوى إقليمية هي: السعودية وإيران والعراق. وقد حاولت كل من هذه القوى فرض ما يسمى بسياسة الاستتباع في تعاملها مع دول الخليج الخمس الأخرى، وهي: قطر والبحرين والكويت وسلطنة عمان والإمارات، بما يعني الضغط على الدول الخمس لانتهاج سياسة تتوافق مع مصالح إحدى هذه القوى الثلاث. إلا أن سياسة الاستتباع السعودية كانت هي الأكثر بروزا في تلك اللحظة خصوصا مع تشكيل مجلس التعاون الخليجي في 1981، الذي كان المقصود منه جمع البلدان الخليجية العربية القلقة لمواجهة التهديدات المتزايدة من الطموحات الإقليمية الإيرانية والعراقية، خصوصاً بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في 1979. لكن ثمة مشكلات عدة واجهت السعودية في سبيل تحقيق هيمنتها على الدول الخمس الأخرى، أهمها عدم رضا هذه الدول عن هذا الدور القيادي الذي تلعبه السعودية، خصوصا في ظل وجود خلافات معظمها على الحدود بين السعودية ومعظم هذه الدول، إلى جانب محاولات القوتين الأخريين الحيلولة دون انفراد السعودية بالدول الخمس الصغرى، وهي محاولات نجحت أحيانا، في تحقيق بعض الاختراقات في السياسة السعودية، وهو ما وفر للدول الصغرى هامشا للمناورة لانتهاج سياسات مستقلة عن السياسة السعودية.[1]

بالنسبة لسلطنة عمان فإنها تسعى بشكل واضح إلى إبعاد نفسها عن النفوذ السعودي، وتريد أن تلعب دور الوسيط بين مختلف القوى الإقليمية في المنطقة، حيث أن ضعف تأثير الدول الخليجيّة الصغيرة على ميزان القوى في الخليج والذي تحكمه العلاقة ما بين قوى إقليمية ودولية (السعوديّة وإيران والولايات المتحدة) منح هذه الدول الصغرى مساحة للمناورة، الأمر الذي مكّنها من كسب المزيد من الاستقلاليّة في سياستها الداخليّة والخارجيّة على حدّ سواء.[2]

---

[1]- صباح كزيز، مرجع سابق، ص ص 59- 60 .

[2]- عبد المجيد البلوي، مستقبل مجلس التعاون بعد نهاية الأزمة الخليجيّة،25 أفريل 2014، متوفر على الرابط الإلكتروني:

المنارة للاستشارات

على هذا الأساس سوف تستمر عُمان الدولة غير المندفعة والمحافظة على علاقات الود مع الجميع ومنهم دول المجلس، ولهذا الوضع أثره غير الإيجابي في دول الخليج المناوئة لإيران في حال تطورت العلاقات العمانية الإيرانية، وخاصة في جانبها الاقتصادي، حيث إن بذل الجهود في حصار إيران وكفها عن التدخل في شؤون دول الخليج قد لا يجدي كثيراً مع تطور علاقاتها مع عمان.

ونتيجة ذلك، لم يعد مجلس التعاون الخليجي يمثل منظمة أمن جماعي نظراً لوجود هذا التباين بين دوله في سياساتها الخارجيّة والاقليمية، خصوصا في الموقف من إيران والتي كان الخوف من هيمنتها الدافع الأبرز لتشكيل مجلس التعاون قبل ما يزيد على ثلاثة عقود. وباستثناء البحرَين التي يدفعها التهديد الداخلي للنظام حتى تكون تابعة للسعودية، فإن بقيّة دول الخليج الصغيرة تجد في العلاقة مع إيران عامل توازن في مقابل ما يعتقدونه هيمنة سعودية.

يشير هذا الاتجاه أيضا إلى أن رفض عُمان لفكرة الاتحاد الخليجي وانسحاب الإمارات من مشروع الوحدة النقديّة الخليجي، يأتي من منطلق رفض هاتين الدولتين لما يرونه هيمنة سعودية. ولأن السياسات الخارجيّة والأمنيّة لهذه الدول تعبّر عن مصالح نخبها الحاكمة وهذه النخب الحاكمة ترى كل ما ينتقص من حكمها المطلق تهديدا للأمن، بناء على ذلك فإن احتمال تطوّر مجلس التعاون ليصبح أكثر من مجلس تنسيقي يظل بعيد المنال.[1]

ثانيا- سيناريو قيام اتحاد خليجي بدون سلطنة عُمان:

يفترض هذا التجاه أن قيام الاتحاد الخليجي محتمل في المستقبل القريب، نتيجة اتساع الخلافات بين إيران والدول الخليجية على رأسها السعودية، فالعوامل والمتغيرات الجديدة قد تدفع باتجاه إعلان "اتحاد خليجي" مستقبلا سواء بوجود أو بدون وجود سلطنة عمان، مع احتمالية اتخاذ خطوات متقدمة نحو الاتحاد دون إعلانه رسمياً، نظرا لحرص دول الخليج على بقاء عمان ضمن إطار يجمعهم جميعا في ظل العلاقة الاستراتيجية التي تجمع دول الخليج ببعضها البعض، لكن الرغبة الخليجية المتنامية في تحويل مجلس التعاون إلى الاتحاد، تشير إلى أن خطوة إعلان "اتحاد خليجي خماسي" ربما تكون مسألة وقت فقط، ما لم تُغير سلطنة عمان موقفها ليكون "الاتحاد سداسيا."

---

http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2014/04/future-gcc-gulf-crisis.html

[1]- المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات

وهذا ما أكده تصريح وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة الذي تحدث عن "إمكانية قيام الاتحاد الخليجي بأقل من ست دول".[1]

وحسب هذا الاتجاه هناك احتمال أيضا أن يبدأ الاتحاد بين السعودية والبحرين"، باعتبار أن البحرين من أكثر الدول حماسا لقيام الاتحاد، خاصة أن بعض الدول لديها تحفظات، في حين تدعو الكويت إلى دراسة متأنية للمشروع.

خاتمة:

بعد دراستنا لأهم السمات والخصائص المميزة للسياسة الإقليمية لسلطنة عُمان والعوامل المؤثرة فيها، سواء الداخلية منها أو المحيطة بها إقليمياً وعالمياً، ومن خلال تفحص هذه العوامل، تتبين لنا خصوصية السياسية العُمانية التي تميزها عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وان المعايير المشتركة التي يمكن من خلالها فهم وقياس الأوضاع في جميع الدول الخليجية قد لا تكون ملائمة للتطبيق في الحالة العُمانية، وأن هذا التباين ناتج من الإرث التاريخي والسياسي والثقافي، فضلاً عن التنوع الفكري والاجتماعي الذي تنفرد به سلطنة عُمان عن باقي دول مجلس التعاون، وفي المجمل يمكن القول أن السياسة الإقليمية العمانية يغلب عليها تحقيق التوازن بين الاعتبارات البرجماتية المصلحة والسعي لالتزام الحياد من الأزمات الإقليمية والاستقلالية في المواقف عن دول الجوار فضلاً عن السعي للقيام بأدوار الوساطة والتوفيق بين دول الإقليم باعتباره مسار يُكسب السياسة الخارجية العمانية تفرداً وشخصية مستقلة في محيطها الإقليمي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في الاتي:

- على رغم الرفض العُماني المتكرر لعدد من مشاريع مجلس التعاون الخليجي، ومنها مشروع الاتحاد الخليجي، وتجنّب المشاركة في تحالف عمليات «عاصفة الحزم»، فإن ذلك لا يعكس ما تم تفسيره على أنه بداية تفكك المنظومة الخليجية، وإنما عُمان - كباقي الدول الخليجية - تخشى من النفوذ السعودي على سيادتها وقراراتها، وتسعى بالتالي إلى الحفاظ على استقلالها وسيادتها على قرارها ومصيرها، لذلك لا ينبغي أن يُقرأ موقف عُمان الحالي كمؤشر على أنها ضد التقارب الخليجي أو أنها تسعى لشق المنظومة الخليجية؛ إذ إن الدور الذي لعبته وتلعبه السلطنة ضمن مجلس التعاون الخليجي، يشير إلى عكس ذلك؛ فعُمان إحدى الدول التي أسست المجلس وعملت على إنجاحه والتزمت بقراراته وبرامجه، وسعت دومًا نحو تقريب وجهات النظر، غير أنها في مقابل ذلك حرصت

[1]- طارق أشقر، "هل يقوم الاتحاد الخليجي بدون عُمان؟ "، 3 ديسمبر 2016، توفر على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/28

المنارة للاستشارات

دائمًا على استقلال سياستها الخارجية، وعلى اتخاذ ما تراه ضروريًا من قرارات لحماية أمنها القومي واستقرارها.

- أدى المذهب الإباضي دوراً مهماً في تشكيل التاريخ السياسي الحديث لسلطنة عُمان، ولازالت المضامين الفكرية لهذا المذهب تؤثر في توجهات السياسة العُمانية تجاه القضايا المحلية والإقليمية، فالتركيبة المذهبية في عمان تكمن أيضا وراء عدم ارتياحها للطبيعة الطائفية على الساحة السياسة في الخليجية، فمعظم العمانيين بمن فيهم السلطان قابوس ينتمون للمذهب الإباضي الذي يقتصر وجوده على السلطنة ويتشابه كثيرا مع المذهب السني، كما أنه لا يوجد خلاف بين الاقلية السنية الكبيرة والطائفة الشيعية الأصغر حجما وبين الأغلبية الإباضية. وتحرص مسقط على استمرار هذا الوضع. ويقول بعض العمانيين والدبلوماسيين الأجانب إن تأثير المذهب الوهابي الذي تتبعه السعودية يسبب احيانا بعض الخلافات. بالإضافة إلى القلق من تأثير المد السلفي على جو التسامح والتعايش المذهبي في عُمان.

- وجود مجموعة من الصعوبات والتحديات تعترض بناء رؤية موحدة عن العلاقات الخليجية - الإيرانية، كونها دولاً منقسمة على نفسها في كيفية التعامل مع الموضوع الإيراني، بحيث أن سلطنة عُمان لا تشاطر دول الخليج توجسها من إيران، فهي ترى أن تحويل إيران إلى حليف استراتيجي وسياسي واقتصادي، أجدى من الاستمرار في معاداتها، الذي سيكون له تداعيات سلبية على أمن المنطقة واستقرارها.

- فيما يتعلق بمستقبل مجلس تعاون الخليجي مرتبط بمدى قدرة دوله على معالجة الخلافات بينها باعتبار أنّ انسحاب أي دولة عضو من مجلس التعاون الخليجي كنتيجة لعدم توافق سياسات دوله سيؤدي دون أدنى شك إلى تصدعه ومن ثم إلى تفككه، لا سيما أن المجلس يمر بمرحلة غير مستقرة بعد طرح السعودية لمشروع الاتحاد الذي جُوبه بالرفض من قبل سلطنة عُمان له، بل وتهديدها بالانسحاب منه في حال تم اعتماد المشروع.

- على الرغم ما اتسمت به السياسة الاقليمية العُمانية من السمات والخصائص المميزة التي فرضتها حقائق التاريخ والجغرافيا، والإمكانات الأمنية والاقتصادية والثقافية. وقد جاءت، في المجمل، سياسة هادئة، ومعتدلة، ومتوازنة، وحيادية. كما أنها كانت مؤثرة على المستويات: الخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية، وموضع احترام وتقدير من جميع الدول. غير أنه تم توجيه بعض الانتقادات لهذه السياسية لاسيما من طرف بقية دول مجلس التعاون الخليجي ويمكن حصر هذا النقد في نقطتين أساسيتين:

المنارة للاستشارات

أولا/ أن عُمان تتعامل مع إيران على أرضية المصالح المشتركة لضمان أمنها القومي، رغم علمها بأن إيران ليست دولة عادية لها حدودها الجغرافية وسقفها السياسي، وإنما إيران لها مشروعها التوسعي القومي الطائفي، وهذا لم يعد محل خلاف، ومن ثم فإن هذه الحيادية والحفاظ على المسافات التي تتبعها عُمان، لن يضمن لها أن تكون خارج نطاق الاستهداف الإيراني.

ثانيا/ أن سلطنة عمان تغفل أو تتغافل عن النفوذ الشيعي الداخلي، فعُمان أكثر الدول هدوء في مجال الصراعات الطائفية، لكن هناك نفوذ شيعي قوي في الداخل العماني، وبروزهم الاقتصادي وتغلغلهم في الهيكل الإداري للدولة رغم أقليتهم لا يمكن تجاهُل خطورته، نظرا لأن الشيعة الإمامية ولاؤهم لإيران وفق نظرية ولاية الفقيه.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية

أولا: فئة الكتب

1. الشهابي، عمر وآخرون، الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج لسياسات التنمية،2014.
2. قاسم، جمال زكريا، دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا 1741 – 1861م،القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1968.
3. المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل، الجزائر: دار الشهاب، ط 4، 1992.
4. المواني، عبد الحميد، عمان: بناء الدولة الحديثة، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2002.
5. منيسي، أحمد، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
6. النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

ثانيا: فئة الدوريات

1. ابراهيم، فضة محمد، "أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 74، أكتوبر 1973.
2. البلوشي، مريم يوسف، "اثر العلاقات العمانية الايرانية في أمن دول مجلس تعاون بعد الربيع العربي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 445، اذار/مارس 2016.
3. سليم، محمد السيد، "تخطيط السياسة الخارجية المصرية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، أكتوبر 1988.
4. ،" ثورة يوليو وسياسة مصر الخارجية- ثورة يوليو والدور الخارجي المصري"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، عدد 149، يوليو 2003.

المنارة للاستشارات

5. القطاطشة، محمد حمد والخضرمي، عمر حمدان، "الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية"، مجلة المنارة، مجلد13، العدد4،الاردن، 2007.

6. نوار، ابراهيم، "السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد110، أكتوبر 1982.

ثالثا: فئة المذكرات والأطروحات

1. عياد، محمد سمير عياد،" مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد إحتلال العراق"، مذكر ماجستير في تخصص علاقات دولية،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الاعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر،2004).

2. كزيز، صباح، "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2014/2010"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية واستراتيجية، (قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015).

3. محمد الطاهر، عديله، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 2004/1999"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2005).

4. الوهيبي، حمود بن عبد الله بن حمود، "اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970– 2011"، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2012).

رابعا: فئة مقالات الانترنت

1. أشقر، طارق، "هل يقوم الاتحاد الخليجي بدون عُمان؟ "، 3 ديسمبر 2016، توفر على الرابط الإلكتروني: *http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/28*

2. جبر، محمود، "البحث عن المكانة: إشكالية الدور الخارجي المصري". متوفر على الرابط الإلكتروني: *http://www.acrseg.org/13314*

3. الدحدوح، مصطفى، "الأزمة السورية واليمنية تحدث شرخاً في مجلس التعاون الخليجي"،01 ديسمبر 2016، متوفر على الرابط الإلكتروني *http://www.hawarnews.com :*

4. السعدون، واثق محمد، "التوجهات المعاصرة للسياسة الخارجية العُمانية، مركز الدراسات الاقليمية"، 9 نوفمبر2016، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=31

5. صلاح، بسام،" الدبلوماسية الهادئة: عمان وإدارة العلاقات في إقليم مضطرب، المركز العربي للبحوث والدراسات،19 أكتوبر 2016"، متوفر على الرابط الإلكتروني: *http://www.acrseg.org/40375*

6. عبد اللطيف، صلاح،" السياسة الخارجية العُمانية: السمات والمستقبل،16 سبتمبر 2015"، متوفر على الرابط الإلكتروني: *http://www.masralarabia.com*

7. علام، مصطفى شفيق، "نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية"، المركز العربي الإقليمي للدراسات الاستراتيجية،9 أكتوبر2015، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://rawabetcenter.com/archives/13449

8. القدرة، أحمد سمير، "سلطنة عمان وعاصفة الحزم"، متوفر على الرابط الإلكتروني:
https://www.amad.ps/ar/Details/68157

المنارة للاستشارات

9. المحرمي، زكريا،"السياسة العمانية المعاصرة ... المبادئ والتحديات"، 02 جانفي 2014، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://www.drzak.net/index/?p=223

10. المصري، أحمد، المرة الثالثة.. وزير خارجية عمان يجدد رفض بلاده للاتحاد الخليجي، 22 نوفمبر 2016، متوفر على الرابط الإلكتروني: *http://www.raialyoum.com/?p=77495*

11. " عُمان وبقية دول الخليج:4 قضايا خلافية ربما تُعجل بقيام الاتحاد، 2ديسمبر2016"، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84

1- المراجع الأجنبية

1-The books:

1. *Black J.E. and Thomason.K, Foreign Policies in a World of Change, N.Y: Harper and Row, 1963.*

2- the internet sites

2. *D.fearon , James," Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations",1998 , p 294, In site internet: www.rochelleterman.com/ir/sites/default/files/Fearon%201998.pdf .*

المنارة للاستشارات

المنارة للاستشارات